

الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي

الأستاذة سهام حروري
أستاذة مساعدة "أ" بقسم العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

إن أبرز ما طرحته الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي لمواجهة تهديدات الأمن الأوروبي، وذلك بعد أن أكملت الدول الأوروبية ترتيب بيتها من الداخل، ونتيجة لرغبتها في تبوء مكانة دولية مرموقة، هو وضع منطقة جنوب المتوسط كهدف استراتيجي ثابت وتدعيم علاقتهما مع دول المنطقة، باعتبار أن الدول العربية المتوسطة تضم دول الجوار من جهة، وتعاني من حالات عدم الاستقرار من جهة ثانية.

وتعد الهجرة خاصة غير الشرعية المندفعة من جنوب المتوسط إلى شماله، أحد القضايا التي فرضت نفسها منذ بداية المسيرة المتوسطة، وأحد الهواجس الأمنية التي تهدد أمن واستقرار أوروبا. ويعود ذلك إلى الزيادة السكانية في الدول النامية، والتي أصبحت مشكلة تقلق العالم بأسره لاسيما الدول النامية، لما يرتبط بها من انعكاسات تؤدي إلى ضعف الدولة، وخلق مشكلات اجتماعية مما يزعزع الأمن و الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ويتربط على ذلك أيضا آثار سياسية، بحيث يضطر العاطلون عن العمل إلى هجر بلدانهم والاتجاه إلى الخارج أملا في إيجاد فرصة عمل، مما يحرم بلدانهم من خبراتهم العلمية والعملية، ولهذا تصبح الهجرة مشكلة تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

تثير هذه المقالة تساؤلا محوريا مفاده: ما هي دوافع الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله؟ وما هي أهم السياسات الأوروبية المتخذة للحد من هذه الظاهرة وتحقيق أمن المتوسط؟ ستركز هذه الورقة على معالجة النقاط التالية:

1- التعريف بالأمن والهجرة وسياسة الجوار الأوروبي.

2- الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول الشمال.

3- الوقوف عند السياسات المتخذة للحد من هذه الظاهرة.

I - التعريف بمفاهيم الدراسة: " الأمن، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي "**أ/ تعريف الأمن:**

تحتل المسائل الأمنية وضعا مركزيا في السياسة الخارجية لبعض الدول، وتتخذة هدفا من أهدافها، يتم تحقيقه بإجراءات وقائية وأخرى علاجية، وتهدف من وراءه إلى تغيير البيئة المحيطة. وباعتبار أن مفهوم الأمن يتصف بسمة التغير حسب ظروف الزمان والمكان، فلم يعد يقتصر على الفهم التقليدي الذي يعنى بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه. فهناك:

- الأمن العسكري الذي يتعلق بالمهجوم والدفاع.
- الأمن السياسي الذي يهدف إلى الإستقرار التنظيمي للدول، النظم والإيديولوجيات التي تضمن لها الشرعية.

- الأمن الاقتصادي الهادف إلى الحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي الذي يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوبتها في اللغة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي الذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وقد تعددت المفاهيم المقدمة للأمن، إلا أنه يمكن التركيز على التعريفين الضيق والواسع. فالتعريف الضيق: يشير إلى "الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكاملية أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين"⁽¹⁾. أما المعنى الواسع: فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي أي أنه: "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"⁽²⁾

تندرج ضمن هذا التعريف الواسع كل التهديدات غير العسكرية التي تواجه الدول مثل: التهديدات الصحية، الجرائم، المشاكل العرقية، اللاجئين والعمالة السلبية. إذن، ما يمكن الإشارة إليه هو أن الأمن العسكري كان محور الاهتمام في السابق، لكن مع تنامي ظاهرة العولمة توسع هذا المفهوم ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة. ولا يمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم ضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي، و الذي بدوره لا يتحقق إلا بتوفر حد أدنى من التنمية.

ب/ تعريف الهجرة:

تندرج الهجرة خاصة غير الشرعية ضمن التهديدات عابرة للحدود (Cross-border threats) والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع. وتعرف على أنها " عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قسرية "⁽³⁾.

إن الهجرة تنوع بحسب الدافع الذي يؤدي إليها، فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية، الهجرة السياسية لأسباب سياسية، وهجرة العمال نتيجة للضغوط الاقتصادية.

وفي الوقت الراهن ينتشر نوع آخر للهجرة يعرف باسم الهجرة غير الشرعية أو السرية التي تعنى بأولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى. إن موجات الهجرة الخارجية مهما كان نوعها، فهي تؤدي إلى انعكاسات اجتماعية، اقتصادية وسياسية على الدول التي تمثل مصدرا للهجرة وعلى الدول التي تستقبل المهاجرين.⁽⁴⁾

ج- تعريف سياسة الجوار الأوروبي:

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية. وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.⁽⁵⁾ إن الهدف المنشود والمعلن عنه هو إقامة منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالٍ من التعاون الاقتصادي والسياسي.

وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون).⁽⁶⁾

II- أسباب الهجرة:

تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت. ولعل أهمها يعود إلى التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين- والتي تفتقر إلى عمليات التنمية- والدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع والحاجة إلى الأيدي العاملة. ويمكن تحديد دوافع الهجرة فيما يلي:

1- قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة، نتيجة لانخفاض الدخل بشكل كبير لدى غالبية السكان، بحيث أن تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من 1/20 من متوسط الفرد في الدول الغنية. إن عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية. وانخفاض مستويات الإنتاجية (عنصر العمل).⁽⁷⁾

2- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وما يصاحبه من أعباء الإعالة الاجتماعية، وبالتالي ارتفاع عدد الأشخاص غير المنتجين في المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث تشير بعض الإحصائيات إلى دخول 3 ملايين عربي سوق العمل، وأن عدد العاطلين في الدول العربية يصل إلى 14

مليون (بنسبة 15 % من إجمالي قوة العمل). وهذا الرقم مرشح للارتفاع ليصل هذا العام (2010) إلى 25 مليون (زيادة سنوية تقدر ب 5%)⁽⁸⁾

3- هجرة العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالية بصفة نهائية لبلداتهم لأسباب سياسية، أو لأن تكوينهم المهني لا يتناسب مع حاجات السوق في بلدانهم الأصلية (ضيق الفرص)، أو لعوامل خارجية تتعلق بالإغراءات ونوعية الحياة والفرص المتاحة.⁽⁹⁾ حيث أن الدول المتقدمة تستطيع استقطاب الجهود التنموية، وعوامل الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال و البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية المتطورة، وارتفاع الدخل وعوائد عوامل الإنتاج واتساع السوق .

4- عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات العنف التي تشهدها دول جنوب المتوسط، وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.

كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط والبحث على أماكن أخرى أين تتوفر إمكانية الحصول على منصب عمل.

III- الهجرة: التحدي المشترك لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

للإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمننا ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول، أو يحول دون التعاون الإقليمي. ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بحكم الارتباط الجغرافي و التاريخي و الأمني .

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط ، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن الأمن منطقة جنوب المتوسط.

إن عوامل مثل انتقال الأشخاص وما يصاحبها من تطور وسائل النقل والاتصالات وزيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى انعكاسات على كل الدول المطلة على البحر المتوسط فتغير البيئة أو المحيط الديمغرافي للدولة، وقد تسبب في توترات اجتماعية ينتج عنها كره الأجانب وما يعنيه ذلك من تهديد للأمن.

كما أن الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) وإلى انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر.

إن الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعم إعلامياً، هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بكل المخاطر السابقة، وبالإسلام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية.⁽¹⁰⁾

وتعود أهمية طرح الهجرة خاصة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى:

- تصاعد دور الجاليات العربية والإسلامية، التي تحرس على المحافظة على هويتها القومية، وتعليم أبنائها لغتها ودينها، وممارسة عاداتها وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكياتها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها.⁽¹¹⁾
- التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة وبأجور متدنية.
- غرق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل أسبانيا وإيطاليا، وتنوعهم بين النساء والرجال والأطفال.

- تفجيرات قطار مدريد بأسبانيا ومترو الأنفاق في بريطانيا والمتهم فيها تنظيم القاعدة.⁽¹²⁾

IV- السياسات المتخذة للحد من هذه الظاهرة:

ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال إفريقيا أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل: تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلف فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة، بالإضافة إلى قضايا الصحة والثقافة والإعلام⁽¹³⁾.

ونفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية. والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك: قيام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورومتوسطية.

ثم جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 2007 والذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي (ساركوزي) في مدينة طنجة المغربية، كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار.

والذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محركا للتعاون المتوسطي دون الاندماج الكلي.⁽¹⁴⁾

وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار: مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف و 841 أجنبي غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلد) سنة 2007، 90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا.⁽¹⁵⁾

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، و تحاول التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة صعوبات عملية الترحيل، ولكي لا تبقى إيطاليا وإسبانيا تعانين لوحدهما أعباء الهجرة غير الشرعية. وقد أشارت الأرقام إلى وصول ما يقارب 700 قارب هجرة غير الشرعية إلى إيطاليا آتية من الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009.⁽¹⁶⁾

وعلى الرغم من قيام تونس بتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الالكترونية، إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد هذه الهجرة غير الشرعية بشكل كبير منذ سنة 2008.⁽¹⁷⁾

وفي إطار سياسة الجوار على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، وهذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية-الإسبانية (على سبيل المثال) والتي اتخذت خطوات هامة أهمها تسهيل حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا، والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري يقيمون في إسبانيا بشكل شرعي.⁽¹⁸⁾

ولعل التنوع الاجتماعي والثقافي، يمكن أن يشكل عامل تطوير وإثراء، إذا ما تم تكوين علاقات بناءة و سليمة بين المجموعات السكانية والاجتماعية المختلفة، وتم مراعاة حقوق الأقليات الدينية والعرقية وغيرها.

إن سياسة الحوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين:⁽¹⁹⁾

الأولى، تتمثل في "التوجه المفصل على المقاس"، انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

أما الخاصة الثانية، فهي مشروطة العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

إن علاقات الامتياز بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه تركز على الالتزامات بشأن القسيم المشتركة خاصة الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وكذلك المبادئ التي تنضم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

ما يلاحظ على حصيلة التعاون الأورو متوسطي في مجال تنظيم الهجرة الشرعية و مكافحة الهجرة غير الشرعية، أنها هزيلة جدا لانشغال الإتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انضمت إليه مؤخرا أكثر من اهتمامه بدول جنوب المتوسط، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بعد التوسع الأوروبي الأخير زادت الاستثمارات المباشرة للإتحاد الأوروبي في دول أوروبا الشرقية لتصل إلى 27 مليار يورو في حين أنها لا تتجاوز 5 مليار يورو بنسبة لدول المغرب العربي.⁽²⁰⁾

إن الإتحاد الأوروبي حريص على أمنه الخاص من خلال التعاون الأمني أكثر من مساهمته في التنمية البشرية في دول الجنوب (اعتبار دول جنوب المتوسط وقاية لأوروبا فقط) وصعوبة إدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية لاصطدام ذلك بمسألة الهوية والاختلافات الثقافية. وإتباع أوروبا السياسة الانتقائية تجاه المهاجرين : التركيز على ذوي الكفاءات العالية وحسب الحاجة.

فكيف يمكن إقامة منطقة تبادل حر بفتح الحدود أمام السلع والخدمات والأفكار وغلقتها أمام حركة تنقل الأشخاص؟

وعليه يجب وضع سياسات متكاملة من خلال تطوير سياسات الدول المستقبلية. وتطوير سياسات الإرسال لتكون متكاملة مع غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى المستوى الإقليمي يجب تنظيم لقاءات دورية لخبراء الهجرة في المنطقة لتبادل التجارب والدراسات والحلول لتناسب مع الجهات الدولية الأخرى. ولا يتطلب الأمر سوى توافر النوايا الحسنة والإرادة الحقيقية، والمعالجات الموضوعية مما يعزز التعاون وفرص النمو و التقدم لصالح كل الشعوب المشاركة، ويحقق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن موضوع الهجرة هو أحد أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي، خاصة وأن منطقة جنوب المتوسط ذات أهمية إستراتيجية من جهة، وسوق واسعة لاقتصاديات أوروبا من جهة أخرى.

إن تنشيط علاقات الإتحاد مع دول الجوار ووضع سياسات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية ناتج عن تخوفها من الانعكاسات التي تتعرض لها من تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية

والاجتماعية في الدول الجنوبية. لذلك تم التركيز على خلق دائرة من الأصدقاء حول الإتحاد الموسع تعكس له أمنه الخاص.

إلا أن أمن واستقرار منطقة المتوسط يتطلب إحلال سلام دائم، مدعم بتطبيق مبادئ العدل والمساواة والاستغلال الأمثل للطاقة البشرية. واحترام الكائن البشري مهما كان انتمائه الأثني أو الديني، وضمان رفاهه الاجتماعي ورضاه النفسي موازاة مع رخائه الاقتصادي.

ومثلما تؤدي تنمية المناطق الحدودية إلى تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي، فإن الأمن الاجتماعي والثقافي يجعل سكان المناطق -بعد انخراطهم في الأنشطة الاقتصادية وحينهم ثمار التنمية- درعا بشريا ضد كل أنواع التهريب والتخريب الاقتصادي والاجتماعي لبلدهم والدول المجاورة لهم في آن واحد بعد أن كانوا أداة لذلك.

إن العمل في إطار الأمن التعاوني يتطلب تطوير مجموعة من مبادئ السلوك يتفق عليها، بحيث يتأكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي ليكون التعاون شاملا يتعدى البعد العسكري ليشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم.

الهوامش:

- (1) سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)" المجلة العربية للعلوم السياسية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 19، 2008. ص. 11.
- (2) المرجع نفسه، ص. 11.
- (3) محمد أحمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية. عمان: دار الكتاب الثقافي، 2007، ص. 178.
- (4) المرجع نفسه، ص. 179.
- (5) تعني سياسة الجوار ببلدان حوض المتوسط: دول جنوب المتوسط العشر (المغرب- تونس- الجزائر- مصر- الأردن- سوريا- لبنان- فلسطين- تركيا وإسرائيل) و دول الشرق (روسيا- أوكرانيا وروسيا البيضاء).
- (6) أنظر: جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوربي: وثيقة عمل للمنتدى الأوربي الأورومتوسطي، مراكش، 2006 (07 / 01 / 2010)، متحصل عليه:
- (7) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب، أنظر: ميشيل.ب. تودارو: التنمية الاقتصادية. ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، الرياض: دار المريخ 2006. ص.ص. 85- 106.
- (8) حسن حمدان العلكيم، "التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية" المجلة العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19 (صيف 2008). ص. 86.
- (9) المرجع نفسه، ص. 93.
- (10) لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الحسين شعبان، "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي،" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15 (صيف 2007). ص. 160.

- (11) بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للإتحاد الأوربي: التحديات والطموح". شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. العدد 110 (صيف 2002). ص 181.
- (12) محمد صالح المسفر: "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية - الأوروبية"، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13. 2007. ص 49.
- (13) محمد بويوش، "وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42 (ربيع 2008)، ص. 93.
- (14) هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19. (صيف 2008)، ص 153.
- (15) الهجرة غير الشرعية في الجزائر. 10. 01. 2010. متحصل عليه:
- www. Algerianhouse. Com/ mountada/ showthreat. ptp?t: 3553
- (16) أحمد زقاري، "300 قارب هجرة من الجزائر من بين 9500 بلغت إيطاليا"، جريدة الشروق، العدد 2834، (20 جانفي 2010)، ص 7.
- (17) الاتحاد الأوربي يعزز الروابط مع الدول المجاورة ويستمر في دعم إصلاحاتهم، بروكسل (أفريل 2009)، متحصل عليه:
- www. Delwbg. Ec. Europa. Eu/ ar/ whatsnew/ 23- avril- 2009- 1.doc.
- (18) ح، سليمان، "الاتحاد الأوربي يبدأ مشاورات مع الجزائر بشأن سياسته الأمنية في الساحل الإفريقي"، جريدة الخبر، السنة 20، العدد 5887، ص 06.
- (19) أنظر: جيسلين غلاسون ديشوم، المرجع السابق.
- (20) عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوربية المتوسطة: استراتيجيات شراكة أم توظيف"، دراسات استراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 5 (جوان 2008)، ص. 78.